

Distr.: General  
9 August 2017  
Arabic  
Original: English

المجلس



## الدورة الثالثة والعشرون

كينغستون، ٧-١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

عن أعمال اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين

## تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في دورتها المعقودة في عام ٢٠١٧

## أولا - مقدمة

- ١ - عقدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة القانونية والتقنية للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ومن ٣١ تموز/يوليه إلى ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧.
- ٢ - وفي ٢١ شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/23/LTC/1) وانتخب كريستيان رايشرت (ألمانيا) رئيسا وميشيل ووكر (جامايكا) نائبا للرئيس.
- ٣ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بأن أكثر من ٨٠ في المائة من أعضائها حضروا اجتماعي الدورة كليهما. ولم يتمكن راسل هورث (فيجي) من المشاركة في أي من الاجتماعين. وشارك مارك ألكوك (أستراليا) وهارالد بريك (النرويج) في الجلسات التي عقدت في شباط/فبراير وآذار/مارس ولكنهما لم يتمكنوا من المشاركة في الجلسات التي عقدت في تموز/يوليه وآب/أغسطس. واستقال كل من ألفونسو أسينسيو - إيريرا (المكسيك) ومونتسيرات غونساليس كارتيو (شيلي) وریشارد أندريه كوتلينسكي (بولندا) في ٥ كانون الثاني/يناير و ٦ كانون الثاني/يناير و ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ على التوالي. وجريا على الممارسة السابقة، شارك بيوتر نواك (مرشح من قبل بولندا) في كلا الاجتماعين وشارك أونسو مارتينيس رويس (مرشح من قبل المكسيك) في الجلسات التي عقدت في تموز/يوليه وآب/أغسطس قبل أن ينتخبهما المجلس في ٨ آب/أغسطس. وأحيط علما بأن شيلي رشحت غاستون فرنانديس مونتيرو للانتخابات نفسها.



٤ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، عقدت حلقة عمل ودورة تدريبية لتعريف الأعضاء الجدد في اللجنة بعمل السلطة وأساليب عمل اللجنة.

## ثانياً - أنشطة المتعاقدين

### ألف - حالة عقود الاستكشاف

٥ - قدمت إلى اللجنة معلومات عن حالة العقود التي وقعتها السلطة بشأن استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن والكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت (ISBA/23/LTC/2).

### باء - تنفيذ برامج التدريب في إطار عقود الاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

٦ - في شباط/فبراير وآذار/مارس، أبلغت اللجنة بأن المعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار (Institut français de recherche pour l'exploitation de la mer) عرض ثلاث فرص للتدريب؛ وهي فرصة للتدريب في عرض البحر عملاً بعقد استكشاف الكبريتيدات المؤلفة من عدة معادن وفرصتان للتدريب الداخلي بموجب عقده المتعلق باستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن شركة Global Sea Mineral Resources NV قد أتاحت فرصتين للتدريب وفقاً لعقدها المتعلق باستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن. وأنشئ فريق فرعي للتدريب لتقييم الطلبات واختيار المرشحين وتقديم تقرير إلى اللجنة بكامل هيئتها. واستناداً إلى توصيات الفريق الفرعي للتدريب، اختارت اللجنة ٥ مرشحين أوائل و ١٦ مرشحاً مناوباً. وترد تفاصيل عن عمليات الاختيار في الوثيقة ISBA/23/LTC/4.

٧ - وبحلول تموز/يوليه، أبلغت اللجنة بـ ١٣ فرصة تدريبية جديدة مقدمة من أربعة متعاقدين وفقاً لعقود كل منهم مع السلطة. وخلال الجلسات التي عقدت في شباط/فبراير وآذار/مارس، وافقت اللجنة على أن يعمل الفريق الفرعي المعني بالتدريب مع الأمانة في فترة ما بين الدورات، لتحديد المرشحين المناسبين لفرص التدريب. وقد اختير تسعة مرشحين أوائل في الفترة بين الدورتين استناداً إلى توصيات الفريق الفرعي المعني بالتدريب (انظر ISBA/23/LTC/7). وترد فيما يلي فرص التدريب:

(أ) فرصتان للتدريب في عرض البحر عرضتهما وزارة المحيطات ومصائد الأسماك، جمهورية كوريا، بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٧؛

(ب) ثلاث فرص للتدريب في عرض البحر في إطار زمالات، عرضتها الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛

(ج) أربع فرص للتدريب في عرض البحر معروضة من المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا، في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٨ - واختارت اللجنة، في جلساتها المعقودة في تموز/يوليه وآب/أغسطس، المرشحين لفرص التدريب في عرض البحر الأربعة المتبقية المعروضة من شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن، المقرر عقدها في الفترة ما بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨. ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الاختيارات في الوثيقة ISBA/23/LTC/7.

٩ - ولاحظت اللجنة مع الارتياح أنه، بغية إدارة الزيادة الكبيرة في عبء العمل المتصلة ببرامج التدريب، تم تعيين موظف التدريب المكرس المرصود له اعتماد في ميزانية الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، وكان يمارس مهامه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

## جيم - طلب تمديد خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها

١٠ - قدمت حكومة الهند في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى الأمين العام طلبا بتمديد خطة عمل موافق عليها لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن لمدة خمس سنوات.

١١ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧، نظرت اللجنة في الطلب على وجه السرعة، وفقا للفقرات ٨-١٣ من إجراءات ومعايير تمديد خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها (ISBA/A/21/C/19، المرفق). وأنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عمل لاستعراض الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية، والجوانب البيئية والتدريبية، والجوانب القانونية والمالية للطلب. وفي أعقاب مداوات مستفيضة، طلبت اللجنة إلى مقدمة الطلب توفير بيانات ومعلومات إضافية، منها بيانات تاريخية، من خلال الرد على مجموعة أسئلة أُحيلت إليها في ٧ آذار/مارس ٢٠١٧. وأرسلت مقدمة الطلب ردها على تلك الأسئلة في رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٣ أيار/مايو.

١٢ - وخلال الجلسات التي عقدت في تموز/يوليه وآب/أغسطس، نظرت اللجنة في الردود التي وردت من مقدمة الطلب وطلبت معلومات إضافية. وقدمت مقدمة الطلب الردود في ٤ آب/أغسطس وكانت مرضية للجنة.

١٣ - وأشارت اللجنة إلى أنه، جريا على الممارسة السابقة وعملا بالفقرة ١٢ من إجراءات ومعايير تمديد خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها، يتعين على اللجنة أن توصي بالموافقة على طلب تمديد عقد الاستكشاف إذا رأت أن المتعاقد بذل عن حسن نية جهودا لامتنثال شروط عقد الاستكشاف ولكنه لم يتمكن، لأسباب خارجة عن إرادته، من إنجاز الأعمال التحضيرية اللازمة للانتقال إلى مرحلة الاستغلال، أو إذا لم تُبرر الظروف الاقتصادية السائدة الانتقال إلى مرحلة الاستغلال.

١٤ - وبعد أن خلصت اللجنة إلى أن المعلومات التي قدمتها مقدمة الطلب تماشى مع الإجراءات والمعايير المذكورة أعلاه، أوصت بأن يوافق المجلس على الطلب. وأشارت اللجنة إلى أن عقد الاستكشاف الذي طلب تمديده قد انتهت مدة سريانه، وأنه سيبدأ نفاذ الاتفاق الذي سيصاغ بشأن تمديده (المرجع نفسه، التذييل الثاني) في اليوم التالي لتاريخ انتهاء العقد. وترد توصيات اللجنة بشأن الطلب في الوثيقة ISBA/23/C/9.

## دال - التقارير السنوية المقدّمة من المتعاقدين

١٥ - في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧، نظرت اللجنة في ٢٣ تقريرا سنويا عن الأنشطة التي اضطلع بها المتعاقدون في عام ٢٠١٦. وكانت ١٤ تقريرا من هذه التقارير تتعلق باستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن، و ٥ تقارير تتعلق باستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، و ٤ تقارير تتعلق باستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت. ولوحظ أن أحد المتعاقدين قدم تقريرا موحدا عن عقدين لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن. وجريا على الممارسة السابقة، قسّمت اللجنة نفسها إلى ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية، والجوانب البيئية والتدريبية،

والجوانب القانونية والمالية للطلبات. وإضافة إلى التعليقات المحددة التي أبدتها اللجنة بشأن كل تقرير والتي سيحيلها الأمين العام للسلطة إلى المتعاقد المعني، أبدت اللجنة التعليقات العامة التالية:

(أ) رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في أنشطة الاستكشاف التي أجريت في المنطقة. فقد أُجِز أكثر من ٧٥٠ يوما في البحر، شملت ١٥ رحلة بحرية استطلاعية؛

(ب) رحبت اللجنة بتقديم تقارير سنوية جيدة التنظيم ونوهت بارتفاع مستوى التقارير المقدمة عموماً. يُضاف إلى ذلك أن جميع التقارير السنوية تقريبا قد امتثلت للنماذج التي أصدرتها اللجنة (انظر ISBA/21/LTC/15)، وحثت اللجنة المتعاقدين على مواصلة استخدام النماذج. وأكدت اللجنة من جديد ضرورة المضي قدماً في تصنيف الموارد على نحو ما أوصت به اللجنة (المرجع نفسه)؛

(ج) تبين للجنة، بوجه عام، أن معظم المتعاقدين قد امتثلوا لمتطلبات الإبلاغ بموجب البنود الموحدة للعقد. ومع ذلك، كانت هناك بعض حالات من عدم الامتثال، وتم إثباتها. فقد قدم أحد المتعاقدين تقريرين سنويين في وقت متأخر. ولم يستوف متعاقد آخر متطلبات الإبلاغ المتعلقة بالبيانات البيئية، ولم يمتثل عموماً للمتطلبات المنصوص عليها في البنود الموحدة للعقد؛

(د) لاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين واجه تأخيرات في إتباع خطة العمل التي وافقت عليها السلطة. وشددت اللجنة على ضرورة أن يقدم هؤلاء المتعاقدون جدولاً زمنياً واستراتيجية محدّثين لمساعدة اللجنة في تقييم قدرة المتعاقدين على التغلب على هذه التأخيرات والانتقال إلى أنشطة الاستكشاف وإتمامها بموجب عقود الاستكشاف؛

(هـ) أوصت اللجنة بأن تجري الأمانة مشاورات لضمان اتساق برنامج التدريب الذي يقوم به أحد المتعاقدين مع خطة العمل المتفق عليها؛

(و) لاحظت اللجنة أن معظم المتعاقدين أحرزوا تقدماً كبيراً في جمع أو تحليل البيانات البيئية الأساسية. وكان هناك متعاقدان يبدو أنهما لم يضعاً أهدافاً بيئية على الإطلاق، إلا أن آخرين أحرزوا مزيداً من التقدم في تحليل البيانات الموجودة أو الجديدة أو قاموا، في عدة حالات، بتقييم البيانات السابقة وإجراء استعراض لسنوات عديدة من جمع البيانات. وهذا الأخير مهم لضمان استمرار فعالية خطط العمل وأخذ العينات في المستقبل على النحو الأمثل؛

(ز) اتبع كل المتعاقدين، إلى حد كبير، المنهجية المفصلة في التوصيات التوجيهية للمتعاقد لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8). وأبلغ أحد المتعاقدين عن عدم امتثاله لشرط محدد في التوصيات ولكنه قدم تعليلاً مفصلاً. وركزت الدراسات البيئية التي أبلغ عنها في عام ٢٠١٦، ولا سيما بالنسبة للتجمعات الأحيائية، على بيانات قاع البحار. وكانت هناك بعض القضايا المتعلقة بأحجام العينات الصغيرة وعدم كفاية أعداد محطات أخذ العينات لوصف التقلبات البيئية وبعض التباين في المنهجية أو التصنيفات البيئية أو معدات أخذ العينات مما قد يحد من التحليلات التي تجري على المستوى الإقليمي، وستكون هناك حاجة إلى مزيد من الوصف بشأن التجمعات اليوميّة في المستقبل. وبصفة عامة، كانت اللجنة مرتاحة لنوعية الدراسات البيئية التي يجري الاضطلاع بها؛

(ح) لإعداد خطط ملائمة بشأن الإدارة الإقليمية البيئية، تحتاج السلطة لأن يقوم جميع المتعاقدين بجمع العينات بطريقة متسقة وبالإبلاغ عن بياناتهم بشكل تام. وقد أُحرز تقدم كبير في تقديم البيانات إلى السلطة في إطار طلبات تمديد العقود ولاستيفاء متطلبات الإبلاغ السنوي. وقد قدمت جميع البيانات المبلغ عنها في شكل جداول بيانات لنظام إكسل، غير أن اللجنة لاحظت أن بعض المتعاقدين لم يستخدموا بعد النماذج التي أوصت بها اللجنة. ولم يقدم أحد المتعاقدين بيانات بسبب بنود السرية في برنامج دولي للبحوث؛

(ط) أعربت اللجنة عن تأييدها للاتجاه الناشئ المتمثل في التعاون بين المتعاقدين وشجعت على هذا الاتجاه. وقد اقترح أحد المتعاقدين عقد منتدى للمتعاقدتين في عام ٢٠١٨ لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل تطوير أساليب الاستكشاف وتكنولوجياته. ولوحظ أيضا أن التعاون قد اتسع ليشمل الدراسات الاستقصائية البيئية وجمع البيانات البيئية، الأمر الذي قد يمكّن من تحسين فهم الأنماط البيئية على الصعيد الإقليمي. ولا بد من رسم خرائط التجمعات البيولوجية على الصعيد الإقليمي من أجل وضع خطط إقليمية محكمة للإدارة البيئية. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة التحسينات الحاصلة في مجال توحيد التصنيفات والتعاون بين المتعاقدين والصلات بين المتعاقدين وبرامج البحوث الدولية، وأخذ العينات في المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة، وكذلك في المناطق المشمولة بعقود، وإجراء عدة رحلات مشتركة مع المتعاقدين في السنوات الأخيرة. ولاحظت اللجنة أنه عند الاضطلاع بعمل مشترك، من المهم مع ذلك تقديم تقرير عن النتائج المحققة في كل منطقة من المناطق المشمولة بعقود، وليس عن البيانات والتحليلات البيئية المجمعة فقط، التي تسبب بعض الالتباس في الإبلاغ من جانب متعاقد واحد.

### ثالثا - طلب مقدم من حكومة بولندا للموافقة على خطة عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات

١٦ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تلقى الأمين العام من حكومة بولندا طلبا للموافقة على خطة عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وتغطي المنطقة المشمولة بالطلب مساحة ١٠.٠٠٠ كلم<sup>٢</sup> وهي تقع ضمن حدود قسمين كبيرين من مرتفعات وسط المحيط الأطلسي، يقعان بين صدوع التحويل/مناطق الصدع المسماة هايز وأطلنتيس وكاين. وأبلغ الأمين العام أعضاء السلطة وأعضاء اللجنة بتلقي الطلب، وأدرج النظر في هذا الطلب في جدول أعمال اللجنة لكي يجري تناوله في الاجتماعات التي ستعقد في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفي ٣١ تموز/يوليه، ألقّت الجهة المقدمة للطلب عرضا عن طلبها، وردّت على الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة. وأنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض الطلب من حيث جوانبه القانونية والمالية والجيولوجية والتكنولوجية والبيئية والتدريبية. وفي ١ و ٣ آب/أغسطس، نظرت اللجنة في التقييم الذي أجرته الأفرقة العاملة. ودعت اللجنة الجهة المقدمة للطلب إلى الرد على الأسئلة الإضافية في ٤ آب/أغسطس. وبالإضافة إلى تقديم أجوبة شفوية، قدمت الجهة صاحبة الطلب ردودها على الأسئلة الإضافية خطيا في ٤ آب/أغسطس. واستنادا إلى تقييم الطلب الذي أجرته الأفرقة العاملة، اعتمدت اللجنة تقريرها وتوصياتها المقدمة إلى المجلس (ISBA/23/C/11).

## رابعا - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

### ألف - النظر في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة والموافقة عليه

١٧ - نظرت اللجنة، خلال الجلسة الأولى من دورتها الثالثة والعشرين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٧، في تقرير أعدته الأمانة يتضمن لمحة عامة عن الردود المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن مسودة العمل المنقحة لنظام الاستغلال التي أصدرتها اللجنة لإبداء التعليقات عليها في تموز/يوليه ٢٠١٦. ويرد في ذلك التقرير أيضا موجز لردود الجهات صاحبة المصلحة على المسائل التي طرحتها اللجنة للنظر فيها. وتظل الشفافية موضوعا عاما في ردود أصحاب المصلحة؛ وجرى الترحيب عموما بالنهج الحالي المتبع بشأن تطوير القواعد التنظيمية. أما فيما يتعلق بوضع نظام منفصل يتناول المسائل البيئية وإحداث مفتشية عامة للتعددين، فقد لاحظت اللجنة وجود شعور عام مؤداه أنه على الرغم من أن وضع نظام منفصل قد يكون أمرا مناسباً، فإن هذا النهج ينطوي أيضا على تحديات، بالنظر إلى احتمال ازدواجية أو الغموض وعدم الاتساق بين المجموعات المنفصلة من الأنظمة. ولاحظت اللجنة أيضا أن هناك عددا من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به الدول المزكية، ولاحظت كذلك أنه ينبغي أن يبين مشروع مقبل أطرا زمنية واقعية فيما يتعلق بالطلبات والعمليات الأخرى.

١٨ - ووصلت اللجنة استعراضها لمسودة العمل في ضوء التعليقات الواردة من الجهات صاحبة المصلحة، ونظرت في ورقة مناقشة بشأن وضع وصياغة الأنظمة البيئية، أصدرتها الأمانة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لإبداء تعليقات أولية عليها واستعراضها.

١٩ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تحيط علما بردودها على تعليقات الجهات صاحبة المصلحة والمناقشات التي جرت داخل اللجنة، إلى جانب إسهامات الخبراء ذات الصلة المنبثقة عن حلقتي العمل اللاحقتين المعقودتين في برلين بشأن استراتيجية للإدارة البيئية<sup>(١)</sup> وفي سنغافورة بشأن النموذج المالي<sup>(٢)</sup> وإعداد مجموعة موحدة من مشاريع الأنظمة.

٢٠ - وأحاطت اللجنة علما، في اجتماعاتها المعقودة في تموز/يوليه وآب/أغسطس، بتقرير حلقتي العمل المعقودتين في برلين وسنغافورة، ونوهت بما روعي في إعدادهما من دقة، وكذلك بمساهمة الخبراء في عملية إعداد الأنظمة. واستعرضت اللجنة بعد ذلك، فضلا فضلا، مجموعة واحدة من مشاريع الأنظمة المقدمة من الأمانة، بما يشمل إطارا للأحكام المتعلقة بالبيئة والتفتيش. وفيما يتعلق بميكل المشروع وسلاسته، وكذلك الصياغة التنظيمية، أقرت اللجنة بالتقدم المحرز حتى الآن، ولكنها أشارت إلى ضرورة القيام بمزيد من العمل لتوضيح الغموض وتيسير فهم أوضاع العملية التنظيمية.

(١) حلقة عمل بعنوان "Towards an ISA environmental management strategy for the Area"، عقدت في برلين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧ وشاركت في تنظيمها واستضافتها الوكالة الاتحادية الألمانية للبيئة، والمعهد الاتحادي الألماني للعلوم الأرض والموارد الطبيعية وأمانة السلطة. ويتاح الاطلاع على تقرير حلقة العمل (International Seabed Authority technical study No. 17) من خلال الرابط التالي <https://www.isa.org.jm/sites/default/files/files/documents/berlinrep-web.pdf>.

(٢) حلقة عمل بعنوان "Deep seabed mining: payment regime workshop No. 3"، عقدت في سنغافورة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويتاح الاطلاع على تقرير حلقة العمل من خلال الرابط التالي <https://www.isa.org.jm/files/documents/EN/Regs/DraftExpl/DSM-PRW-3.pdf>.

٢١ - ونظرا لما تتسم به آلية للدفع من أهمية في تنمية التراث المشترك، أشارت اللجنة إلى أن الأمانة ستعد ورقة تشاور بشأن تصميم آلية للدفع والأحكام المالية. وستقوم اللجنة باستعراض نتائج هذه العملية في اجتماعها المقبل في عام ٢٠١٨، بهدف إصدار ورقة تشاور موجهة لجميع أصحاب المصلحة.

٢٢ - وناقشت اللجنة خريطة طريق لتقديم مشاريع الأنظمة إلى المجلس، ثم اعتمادها وإقرارها لاحقا. وتحقيقا لهذه الغاية، يوجز مرفق هذا التقرير الإنجازات المرحلية الرئيسية والمواعيد التي نوقشت، بما في ذلك المشاورات مع أصحاب المصلحة. وأبرزت اللجنة ضرورة وضع معايير تقنية وتوصيات ومبادئ توجيهية لدعم إنجاز نظام الاستغلال.

٢٣ - وفيما يتعلق بالنتائج المتوخى ذي الأولوية رقم ٧ المتعلق بالمسؤولية والتبعية (انظر ISBA/21/C/16، المرفق الثالث)، أبلغت اللجنة أنه سيجتمع فريق عامل قانوني في لندن في الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وسيبحث الفريق المسائل والقضايا الرئيسية المراد معالجتها من أجل المضي قدما في وضع نظام للتبعات في المنطقة. ورحبت اللجنة بهذه المبادرة، وأوصت الفريق أيضا بتقصي مفهوم السيطرة الفعلية وأهميته في سياق التبعات. وأشار إلى أن الأمانة ستقدم إحاطة إلى اللجنة عن نتائج حلقة العمل، إلى جانب الخطوات المقبلة الموصى بها، في الجلسة القادمة للجنة التي ستعقد في عام ٢٠١٨.

٢٤ - ولاحظت اللجنة أن الأمين العام سيعمم مشروع النظام المقدم إليها. وستواصل اللجنة عملها بشأن مشروع النظام، وستنظر في الردود الإضافية الواردة من أصحاب المصلحة في اجتماعها المقبل.

## باء - استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة

٢٥ - في شباط/فبراير وآذار/مارس، أنشئ فريق عامل لاستعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (انظر ISBA/19/LTC/8). وواصل الفريق عمله خلال فترة ما بين الدورات، لكي يتسنى له اقتراح إدخال تنقيحات خلال اجتماعات تموز/يوليه وآب/أغسطس. وقدم الفريق العامل في تلك الاجتماعات مجموعة من مشاريع التوصيات المنقحة.

٢٦ - وعلى إثر مداوات مستفيضة بشأن مشروع التوصيات المنقحة، ولا سيما بالنظر إلى أسباب عملية الاستعراض، وهي تقديم توجيهات محدثة عن أفضل المنهجيات والتكنولوجيات المتاحة حاليا لدعم المتعاقدين في تنفيذ خطط عملهم لأغراض الاستكشاف وتوفير الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة المضطلع بها في المنطقة، قررت اللجنة تقديم مشروع التوصيات المنقحة إلى المتعاقدين لإبداء تعليقاتهم عليها. وستنظر اللجنة في ردود المتعاقدين في اجتماعها المقبل ومن المحتمل أن تصدر اللجنة بعد ذلك نسخة محدثة من التوصيات.

## جيم - استعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون ووضع خطط للإدارة البيئية في المناطق الدولية الأخرى من قاع البحار

٢٧ - أنشأت اللجنة، في اجتماعاتها المعقودة في شباط/فبراير وآذار/مارس، فريقا عاملا لاستعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون ووضع خطط للإدارة البيئية في المناطق



الدولية الأخرى من قاع البحار. وستعقد الأمانة فيما يتعلق بتلك المسألة، وبلاستناد إلى مشورة الفريق العامل، حلقة عمل تقنية، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في برلين، بشأن معايير اختيار المناطق المرجعية للأثر والمناطق المرجعية للحفظ. وأشار أيضا إلى أن هناك حلقة عمل ثانية مكرسة لاستعراض حالة تنفيذ خطة الإدارة البيئية للمنطقة وللمناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة سيجري إرجاؤها إلى النصف الأول من عام ٢٠١٨ (انظر ISBA/23/C/8، الفقرة ١٩).

٢٨ - ولاحظت اللجنة أنه لم يتم وضع خطط للإدارة البيئية لمترسبات قاع البحار الكبرى البيئية الضخمة المرتبطة بالارتفاعات المتطاولة في وسط المحيطين الأطلسي والهندي أو للقشور الغنية بالكوبالت في الجبال البحرية في منطقة المحيط الهادئ. ولاحظت اللجنة أنه في ضوء وضع نظام بشأن الاستغلال وطلبات الحصول على عقود الاستكشاف، وبالنظر إلى ازدياد النشاط في تلك المناطق، فإنه يلزم اتباع نهج إقليمي لوضع خطط فعالة للإدارة البيئية على غرار النهج الذي وضع لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون في وسط المحيط الهادئ. وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بتقرير حلقة العمل التي عقدت في برلين في آذار/مارس ٢٠١٧<sup>(١)</sup>. وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمانة أن تواصل عملها بشأن وضع خطط الإدارة البيئية في فترة ما بين الدورات.

## خامسا - تنفيذ استراتيجية السلطة في مجال إدارة البيانات

٢٩ - في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، أبلغت الأمانة اللجنة بالتقدم الذي أحرزته نحو تنفيذ استراتيجية السلطة في مجال إدارة البيانات. واعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٦، بدأت الأمانة في نقل جميع البيانات التاريخية المقدمة من المتعاقدين إلى شكل رقمي وبيانات جغرافية مرجعية. وقد تم حتى الآن نقل ما يقرب من ١,٨ مليون نقطة بيانات من المناطق التي اعتمدت خطط عمل بشأنها إلى الشكل المناسب. وقد نقلت تلك البيانات وفقا للمعايير الدولية لضمان توافق قاعدة بيانات السلطة مع قواعد البيانات على نطاق العالم. وأبلغت اللجنة بأن الأمانة قد أنجزت ثلاث مراحل من أصل المراحل الثماني وأنها تتوقع أن تنفذ استراتيجية إدارة البيانات تنفيذا تاما بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٣٠ - وأشارت اللجنة مع الارتياح في مداولاتها إلى التقدم الذي أحرزته الأمانة منذ شباط/فبراير ٢٠١٧، وأعربت عن استعدادها لمساعدة الأمانة في مواصلة تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات. وشددت اللجنة على أهمية نقل البيانات التاريخية لتفعيلها في شكل رقمي وتساءلت عن الإجراء وعن الجدول الزمني المتبعين لتحقيق هذه الغاية وعن التقدم المحرز في هذا الاتجاه. ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، ومع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها في سبيل النهوض بتطوير نظم قواعد البيانات، وتساءلت في نفس الوقت عن طبيعة ذلك التعاون ومستواه. وأجريت أيضا مناقشات بشأن مسائل فنية محددة تتعلق بشكل البيانات وتدقيقها، فضلا عن التدابير الأمنية. وأعربت اللجنة عن قلقها لأن إدارة قاعدة البيانات ستتطلب، بمجرد تشغيلها، موارد بشرية ومالية كبيرة، وتساءلت عما إذا كانت الأمانة لديها القدرات المطلوبة. وفي هذا السياق، شددت اللجنة على الحاجة إلى إنشاء وظائف جديدة في الأمانة لموظفين يكرسون لتشغيل قاعدة البيانات وصيانتها، من حيث زيادة حجم البيانات وتحديث وسائط التخزين والتعامل مع المسائل الأمنية وتنامي طلبات الاطلاع على البيانات. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقدم تقارير منتظمة عن حالة تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات.



## سادسا - المسائل التي أحالها المجلس إلى اللجنة

٣١ - في الفقرة ١٣ من المقرر المتعلق بالتقرير الموجز لرئيس اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/22/C/28)، طلب المجلس إلى اللجنة أن تستعرض أحكام نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها، التي تتعلق بخيار عرض حصة في رأس المال في إطار ترتيب المشاريع المشتركة، وذلك بهدف خلق التناغم بين جميع الأنظمة في هذا الصدد، وأن تقدم توصية في هذا الشأن لينظر فيها المجلس في دورته التالية.

٣٢ - ونظرت اللجنة، في الاجتماعات التي عقدتها في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧، في ورقة أعدتها الأمانة بشأن المسائل المتصلة بإمكانية مواءمة نظام السلطة المتعلقة بالتنقيب والاستكشاف من حيث خيار عرض حصة في رأس المال في إطار ترتيب المشاريع المشتركة. وأثار المشاركون عدة مسائل في أثناء المناقشة التي تلت ذلك. وأوصت اللجنة بأن تعد الأمانة تحليلاً تفصيلياً لمقارنة الآثار القانونية والسياساتية المترتبة على تضمين، أو عدم تضمين، نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها خيار عرض حصة في رأس المال في إطار ترتيب المشاريع المشتركة.

٣٣ - وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل الذي تتحمله اللجنة والقيود الزمنية المفروضة، وهو ما يعزى بصفة خاصة إلى طلب المجلس إعطاء أولوية لوضع المدونة المتعلقة بالاستغلال، لم تتمكن اللجنة من مناقشة المسائل الأخرى التي أحالها إليها المجلس في الدورة الحالية، بما في ذلك مناقشة المسائل المتصلة بتزكية الدول لعقود الاستكشاف في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص لاختبار السيطرة الفعلية (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه)، ومناقشة المسائل ذات الصلة باحتكار الأنشطة في المنطقة، مع أخذ مفهوم إساءة استخدام المركز المهيمن في الحسبان على وجه الخصوص؛ والمسائل المتصلة بتسيير أعمال المؤسسة، ولا سيما الآثار القانونية والتقنية والمالية المترتبة على السلطة؛ والمسائل المرتبطة بإجراء البحث العلمي البحري في مناطق الاستكشاف. وستظل تلك المسائل قيد الاستعراض من قبل اللجنة.

## سابعا - مسائل أخرى

٣٤ - لاحظت اللجنة أن عدداً من التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالمراجعة الدورية للسلطة التي تُجرى عملاً بالمادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (ISBA/23/A/3، المرفق) تتصل باللجنة وبعملها. واللجنة على استعداد للرد على النتائج التي يتمخض عنها نظر الجمعية في ذلك التقرير.

